ج : **من جانب المخربين .**

س : ما هو هدف التنظيم ؟

- ج : ليس لدينا هدف مفصل عدا القضاء على المخربين ...

س : هل يمكنك تنفيذ مثل هـذه المهام دون مساعدة السلاح ، كالطائرات والاسلحة الثقيلة ؟

ج : هذا هو احد المواضيع التي أعالجها حاليا ، وهو الحصول على طائرات من صنع سوفييتي ، وبعدها سنحتاج الى طيارين متطوعين للقيام بمساعدتنا في الجو » .

هنالك ملاحظتان حول اقوال المدعو ايتان، الاول انه يؤكد بشكل واضح الاحساس بـ « الامر المروع » الذي تحدث عنه كل من هنار وبن نورات والقائل بأن لا مكان آمن في اسرائيل ، والتخوف من قوة ساعد المقاومة الفلسطينية من الوصول الى كل مكان ، ويتضح ذلك من رفضه الكشف عن اسم عائلته خشية « أن يلحق ضرر بعائلاتنا من جانب المخربين » . والثانية ان تنظيم يولي هو أقرب الى التقاليع الجديدة منه الى التنظيم ، حيث تسيطر على اعضائه روح المغامرة المشفوعة بالخيال البعيد عن الواقع ، كما يبدو من أقوال ايتان الذي يسعى للحصول على « طائرات من صنع سوفييتي » من أجل تصفية الفدائيين !!

ومن هنا يمكن القول ان هذا التنظيم هو بمثابة ردة فعل لدى الفئات اليمينية المتطرفة ازاء تصاعد العمليات الفدائية داخل اسرائيل من جهة ، وازاء حالة الصراع على السلطة بين كتلة الليكود اليمينية وبين كتلة المعراخ العمالية الحاكمة من جهة اخرى. ولا يكون المرء مغامرا في حكمه اذا ما قرر ، من خلال الاخذ بعين الاعتبار الصراع الدائر بين الكتلتين آنفتي الذكر بأن تنظيم يولي (يقتل ولا يمر) محكوم عليه بالقتل قبل المرور .

المطالبة بفرض عقوبة الاعدام على الفدائيين :

مع اتساع دائرة الخوف التي أحدثتها الموجة الجديدة للاعمال الفدائية ، وفي غمرة البحث عن وسائل لتقليص العمل الفدائي ، اخذت الاصوات الداعية الى فرض عقوبة الاعدام بحق الفدائيين تتزايد، الا أن أصواتا أخرى تصدت لهذه الدعوة ، ليس من منطلق مبدئي معارض لفكرة الاعدام ، بل لان وسيلة الاعدام بحد ذاتها قد تكون عاملا معززا لقوة العمل الفدائي وفاعليته !

للوهلة الاولى تبدو عقوبة الاعدام غير قائمة في اسرائيل ، الا ان هنالك خمسة قوانين ما زالت قائمة وتمكن السلطات من تنفيذ عقوبة الاعدام على كل من يتعدى حدود تلك القوانين . وقبل ان تستعرض الحجج التي يطرحها كل من الفريقين تجدر الاشارة الى هذه القوانين وهي :

١ — قوانين الطوارىء لعام ١٩٤٥ بجرم حمل السلاح واستخدامه ضد الاشخاص ، او الانتماء الى تنظيم سري يستخدم السلاح .

٢ — القانون الخاص بجريمة افشاء شعب لعام ١٩٥٠ .

٣ — قانون محاكمة النازيين ومساعديهم لعام ١٩٥٠ بتهمة ارتكاب جرائم ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية .

٤ — قانون بشأن الاحكام العسكرية لعام ١٩٥٥ بشأن خيانة الجندي ابان القتال .

٥ — قانون لتعديل احكام العقوبات لعام ١٩٥٧ والخاص بجريمة المس بسيادة الدولة ووحدة أراضيها والتسبب في الحرب بغرض مساعدة العدو .

ومن المعروف ان المحاكم الاسرائيلية درجت على محاكمة الفدائيين المعتقلين وفق قوانين الطوارىء التي سنتها سلطات الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥، الا أنها بايعاز من الحكومة منذ عام ١٩٦٧ تقتصر أحكامها على العقوبة بالسجن لمدد مختلفة . ومن هنا فان المطالبين بفرض عقوبة الاعدام بحق الفدائيين يجمعون على تطبيق قوانين الطوارىء بحذافيرها ، ومع ذلك يوجد هنالك من يطالب بمحاكمة الفدائيين وفق قانون منع ابادة شعب مثل عضو الكنيست يديديا بئيري ، وليس وفق قوانين الطوارىء الانتدابية التي أزهقت ارواح بعض اليهود ، في محاولة منه لاظهار ان المجتمع اليهودي يواجه حالة افناء ، بغرض تقليص الاحتجاجات من قبل العناصر والهيئات المستنيرة في العالم ، ويذهب عضو الكنيست المذكور اكثر من ذلك اذ يرى انه من الافضل محاكمة الفدائيين وفق قانون محاكمة النازيين ومساعديهم لعام ١٩٥٠ ، لولا ان هذا القانون يقتصر على فترة زمنية معينة (يديعوت احرونوت ٧٤/٦/٣) .